رأي القدس

رشوة الضباط البعثيين

■ اختتم مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية اعماله امس باصدار سلسلة من التمنيات حول اعتبار اهدار الدم العراقي خطا أحمر وحتمية التعايش بعيدا عن الطائفية والاقتتال الداخلي، ولكن التوصية الاهم تمثلت في تخصيص معاشات تقاعدية مجزية لضباط الجيش العراقي السابق، واعادة النظر في لجنة اجتثاث البعث التي تكونت بعد احتلال العراق مباشرة، وحرمت ملايين الموظفين العراقيين واسرهم من العيش الكريم.

المؤتمر لم يكن اسما على مسمى، لان المصالحة تعني مشاركة جميع الاطراف المتخاصمة في مؤتمرها هذا، ولكن ما حدث ان معظم الحاضرين كانوا على وفاق مع بعضهم البعض مع استثناءات قليلة، بينما غابت عنه اطراف اساسية، لها ثقل حقيقي على ارض العراق، مثل هيئة علماء المسلمين، وكتلة اياد علاوي رئيس الوزراء الاسبق، والتيار الصدري، علاوة على حزب البعث، والاهم من كل هذا وذاك، الفصائل المنخرطة في المقاومة التي افشلت بمقاومتها مشروع الاحتلال والعملية السياسية المنبثقة عنه.

هذه المقاطعة من قبل التكتلات الرئيسية تثبت مدى عزلة حكومة السيد نوري المالكي والائتلاف السياسي الذي تمثله، مثلما تؤكد على افلاسها من الافكار والمشاريع الحقيقية التي يمكن ان تؤدي الى اخراج العراق من محنته الحالية.

تقديم معاشات تقاعدية لاكثر من 350 الف ضابط وجندي عراقي من الجيش السابق هو بمثابة «رشوة» لهؤلاء، ومحاولة لاستمالتهم لمساندة الحكومة الحالية، او على الاقل تحييدهم في افضل الاحوال. ولكن من المشكوك فيه ان تؤدي هذه الرشوة مفعولها، وتعطي الثمار المرجوة منها.

ومن المؤكد ان هذه الخطوة لم تكن من بنات افكار السيد المالكي والائتلاف الذي يمثله، لانه كان دائما ضد اي محاولة لاستيعاب البعثيين، بل كان من اشد المتحمسين لاستئصالهم وابادتهم عن بكرة ابيهم.

المرجح ان الادارة الامريكية التي تعيش مأزقا كبيرا في العراق، هي التي اوحت للسيد المالكي، ورئيسه السيد عبد العزيز الحكيم الذي زار واشنطن قبل عشرة ايام، بالاقدام على هذه الخطوة، على امل تخفيف حدة الهجمات التي تستهدف جنودها وقوى الامن العراقية المتعاونة معها.

القيادة الحقيقية لحزب البعث العراقي التي تبرأت من الذين شاركوا في مؤتمر المصالحة ربما لا تعارض هذه الخطوة، فالاموال التي ستدفع لهؤلاء هي اموال عراقية، ومن حق هؤلاء ان يوفروا الطعام لابنائهم، ولكنها ستعارض بشدة اي تعاون مع مخططات الاحتلال والحكومة السائرة في ركابه.

ويظل من الجائز القول ان اعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث، وصرف معاشات تقاعدية مجزية لضباط وجنود الجيش العراقي السابق دون استيعابهم في الجيش الجديد ربما خوفا منهم، هما اعتراف بفشل كل الخطوات التي اتخذتها قيادة الاحتلال، واوصى بها بعض المستشارين، مثل الدكتور احمد الجلبي والسيدين نوري المالكي وعبد العزيز الحكيم، مثل حل الجيش العراقي وجميع مؤسسات الدولة السابقة واستئصال البعثيين. وهو اعتراف متأخر في جميع الاحوال.

أمريكا والعرب في رياح التغيير؟

انسحاب من العراق أم استقالة من ثقافة الإمبراطورية؟

مطاع صفدي *

■ ليس عنوان التقرير الأمريكي (بيكر ـ هاملتون) هو إنهاء احتلال العراق، بقدر ما هو الاعتراف التاريخي من قبل حزبي السلطة الحاكمة ببطلان استراتيجية كاملة للدولة، تتعدى حاجز الأزمة العراقية إلى أعمق المبادئ الفكرية المشرعة لإنجازاتها، خاصة طيلة الحقبة لما بعد انقضاء ثنائية القطبين، ومحاولة أمريكا الإمساك بالحدث العالمي بطريقة أحادية القطب الأقوى من كل أقوياء العالم الآخرين. إنه التقرير الذي يجعل من واقعة الاحتلال العسكري المحبط المعيار المركزي لصيرورة هذه الاستراتيجية، كما لو كانت تسلسلاً حتمياً لانهيار مبطن، وموازٍ لوقائع التسلط والهيمنة. إذ بدت هذه الوقائع عينها أشبه بادعاءات وهمية، وإن كان لها مظاهرها المادية المباشرة، ولكن الآنية.

استراتيجية الدولة الكبيرة أو الأعظم في العصر، غير مسموح لها بارتكاب هزيمة عسكرية واحدة عادية، فكيف إن كانت من النوع المفصلي الذي يحتمل الوصف بالكارثي. لا يمكن الاعتذار عن الهزيمة بسرديات عن أخطاء الممارسة. فالاحتلال في أصله يعجز عن إفراز نظام وطني. والشعب المحتل لا يقدم نفسه للغازي كمادة أولية قابلة دائماً لتطويعها وحشرها في قالب مفروض عليها. ليس المحتل هو المؤهل لممارسة التجريب السياسي. لا يخترع نظاماً لضحيته ثم ينقلب عليه إلى سواه. عقيدة التبسيط هذه موكولة عند كل مفترق، للاصطدام بما لم يكن منتظراً. تغدو كل الأحداث عبارة عن مفاجآت لا حلول جاهزة لعقدها. جبروت الصلف وحده مسؤول عن إنتاج الأكاذيب كأنها الوقائع، وإغراقها تحت فيض الأوهام. من هنا تغدو الإمبراطورية مجرد أسطورة كبرى لا يكاد يصدقها حتى مخترعوها، وإن كانوا يصطنعون التعامل مع مفرداتها كما لو كانت حقائق مؤسسة للنظر والعمل. فمنذ أن أعلن المحافظون الجدد البيان الإيديولوجي المبشر بأن الألفية الثالثة ستكون عصر الإمبراطورية الأمريكية بدون منازع، سيطرت أسطورة الأمبطرة على عقول رجال البيت الأبيض من أيام الرئيس كلينتون، ومن قبله إبان حكم بوش الأب الذي كان عليه أن يدشن المشروع عملياً بإعداد صيغة لحرب عالمية تشن على العراق في مطلع التسعينيات؛ وقد نظم وزير خارجيته آنذاك جيمس بيكر نفسه حشداً غير مسبوق، مؤلفاً من ثلاثين دولة وأكثر للانقضاض على بلاد الرافدين بحجة تحرير الكويت من سيطرة جيش صدام حسين. كانت تلك هي الفاتحة الأولى التي رسمت طريق تحقق الأمبراطورية، مقترنة دائماً بمنازلة العراق. فلا ألفية ثالثة أمريكية بدون تدمير هذا البلد العربي، أولاً بحرب الكويت، ثم بالحصار الاقتصادي السياسي المالي الفريد من نوعه، المضروب على العراق طيلة اثنتي عشرة سنة، تم خلالها إنهاك حضارته وامتصاص قوى الحياة والإنتاج من شرايينها حتى الرمق الأخير من كل ما صنعته ثورة التنمية الشاملة عمرانياً تربوياً وصناعياً تقنياً، عندما كادت بغداد تحقق تلك القفزة النوعية الاستثنائية، شبه المستحيلة، من القرون الوسطى إلى صلب مدنية العصر بمقاييسه الحداثية العالمية. وقد فعل العراق كل ذلك من دون بقية أقطار العرب، وخاصة منها أقطار النفط الخليجية الأخرى المشهورة بتبعيتها المطلقة لنموذج تنمية الهدر والفساد، العشوائية.

الذاكرة العربية الكارثية لن تنسى ذلك المشهد السريالي التراجيدي الذي ضم اجتماعاً تاريخياً، عشية حرب الخليج الثانية، بين السيد طارق عزيز نائب الرئيس العراقي وجيمس بيكر، عندما وقف هذا الأخير صائحاً في وجه زميله ومهدداً ملوحاً بيده أنه سوف يعيد العراق إلى القرون الوسطى إن لم يخضع مستسلماً لشروط مجلس الأمن. ذلك هو المدخل المفهومي لحقبة الأمبطرة الأمريكية المشروطة بتدمير إحدى طلائع المدنية العربية بوصفها التجربة الحداثية الفريدة والناجحة في الانفلات من قمقم التخلف وحراسه الغربيين من محتكري ثقافة التقدم والحرية. ومن سخرية الأقدار أن (بيكر) الذي صمم تدمير العراق قبل خمسة عشر عاماً هو نفسه الذي توكل إليه دولة الأمبطرة مهمة الإجهاز على مشروعها، بعد أن صار للدمار العراقي مهمة الضحية المهددة لجلادها.

فما يعنيه استنقاع الاحتلال في وحول خيباته هو استعصاء إنقاذ فلوله الا بمعونة أعدائه؛ وبدءاً من تدبر مأتمه الخاص في معمعة الاقتتالات الأهلية، وذلك باجتراح هدنة كاذبة، ومصالحات زائفة بين أقطابها تحت وطأة الجحيم العراقي عينه؛ وفي ذات اللحظة استئناف مناورات الصفقات مع دول الجوار. لكن العنصر الأهم الذي يرتكز إليه تقرير بيكر هو هذا التبني الكامل لجملة الانتقادات العربية والدولية الموجهة إلى كلية الأداء الاحتلالي، وما تفتق عنه من المشاريع السياسية والإدارية، بما فيها العملية السياسية الهادفة إلى صيغ استهلاكية لسلطات مركبة. لكنها عكست ـ بأمانة تامة ـ مخططات التفكيك العضوي للحمة المجتمع العراقي، التي تؤلف، أي هذه المخططات، صُلبَ عقيدة الغزو القائمة على أساس المسح الشامل لخارطة التكوين الإنساني والتاريخي المتوارث للبلد المحتل، والعمل على استبدالها بخارطة تكوين مصطنع، ومحكوم بأيديولوجيا التسليم الطوعي بأولوية العامل التقسيمي على كل ما عداه من عوامل التماثل والتضامن والتداخل وحقائقها البدهية المعاشة. وإنها هذه الحقائق نفسها التي صمدت وأحبطت استراتيجية الاحتلال، ولا تزال تصارع ذروة هذه الاستراتيجية الفاشلة، في تعميم المهالك البشرية الجماعية الموروعة؛ وكرد فعل انتقامي عقابي شرس ضداً على تعاظم المد الشعبي المقاوم، الجامع والموحد لمعظم القوى الوطنية الأصلية؛ وهي المتصدية وحدها لجيش الاحتلال وأدواته، وهي المحاصرة له منذ ساعاته الأولى، وهي التي، ووحدها دائماً، أجبرت أمريكا، وليس احتلالها وعسكرها فحسب، وعلى أعلى مستوى سياسي سلطوي، أجبرتها على الاعتراف الدوي محلياً وعالمياً بخطيئة المشروع الإمبراطوري الأصلية، ومن أساسه الأيديولوجي، واستناداً إلى تهافت خياراته التدميرية، وممارساته المتسلسلة من مبدأ الأرض المحروقة للعدو، ثم لمفتعل الحريق نفسه.

الهزيمة الحقيقية لا تقتصر على تدبر مأتم الانسحاب من العراق، بل الاستقالة من ثقافة الإمبراطورية. بمعنى أنه الأمر الأصعب حقاً ليس في طي صفحة الغزو فحسب، وليس حتى في احتمال الفقدان، أو الزعزعة لبقية أدوارها (العربية) الأخرى في الشرق الأوسط والاجهاض المبكر لمخططاتها المستقبلية في أقطاره. بل إن السؤال التراجيدي الأعلى الذي لا بد أنه يراود عقول كبار الاستراتيجيين في هذا المنعطف الأخطر في تطور فلسفة المصير الأمريكي نفسه، هو التالي: من هي أمريكا بدون الإمبراطورية، وما ستكون عليه بعد تحررها من وعثائها. ثم، وهنا بيت القصيد، هل الخلاص من الأمبطرة فعل إرادي؟ أليست أمريكا والإمبراطورية في هذا العصر عنوانين لكينونة واحدة؟ وبالتعبير الفلسفي، وقد ينجدنا في هذا السياق، هل المسألة هي توصيف واقع أو محضُ إمكان.

في كل الأحوال لن تنتهي أزمة أمريكا مع ذاتها لمجرد طي الصفحة العراقية، بل ربما اشتدت الأزمة المصيرية، وتأججت عناصرها أكثر باختلافاتها وتناقضاتها البنيوية المسكوت عنها غالباً باتباع سياسة الهروب إلى أمام، أي بالمزيد من شبق الهيمنة والسيطرة على العالم بطريقة اصطياد ضعفائه أولاً وحصار أقويائه، وتقنين اقتصادياته وفق أولويات المصالح الأمريكية العليا. إلى هذا الحد غير المسبوق من التأزم الذاتي، يمكن للمأزق العراقي أن يضع العقل الاستراتيجي الأمريكي على مفترق الخيارات المصيرية. وقد راحت هذه الحالة تنعكس على الممارسات المناقضة للدبلوماسية الأمريكية إزاء القضايا الدولية الساخنة والعربية منها خاصة. تقرير بيكر ـ هاملتون قد أوقع انفصاماً حقيقياً في التخطيط والممارسة الخارجية للدولة. ما زال المحافظون الجدد يصارعون ضد التغيير قيد التنفيذ الذي أحدثه انقلاب التشريعيات لصالح الحزب الديمقراطي. والساحات العربية الحارة، من العراق إلى فلسطين ولبنان، تتلقى عقابيل هذا الانفصام. ومن الظاهر حتى الآن أن المخطط التفكيكي وأداته المقتلات الأهلية المتبادلة هو الفاعل الأول في المستنقع العراقي. وكذلك يراد استنساخه على شكل تهديد متصاعد بأهواله، عبر حرب أهلية لا تزال سياسية بين فريقي السلطة والمعارضة الثائرة في الشارع اللبناني. وهناك نسخة ثانية أو ثالثة معدة لتتابع فصولها بين فريقي السلطة، من رئاسة وحكومة في فلسطين: انفجارات وجرائم الأمس تهيئ أخطر كوارث القضية الفلسطينية المصرة على تجذير الانقسام الوطني بالمهالك الدموية، وتدمير أحلام الاستقلال والتحرر بالتقاتل الشارعي على مغانم السلطة، بين شيوخ النضال وشبابه، وذلك بالنيابة عن العدو الاسرائيلي المشترك لكليهما معاً.

تلك هي من صميم أسلحة المرحلة البوشية. وتستخدمها الآن في أعلى توتر ممكن، لخلق جبهات مفتوحة للمهالك الأهلية في هذه الأقطار الثلاثة، العراق وفلسطين ولبنان، وذلك دفعاً للتغيير المناقض لمسلمات البوشية وإمبراطوريتها الوهمية، ذلك التغيير الجارية اليوم مناقشة بنوده وإجراءاته في الغرف الخلفية للطبقة الحاكمة في واشنطن. لكن عناوين التغيير ومبررات قراراته أضحت مشاعة تحت أقلام المدافعين والمهاجمين في وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية. هنالك ما يشبه ضجة عالمية حول الآتي من التحولات الأمريكية. كأنما لكل دولة أو أمة حصتها المنتظرة من حصائل الانفصام الأمريكي في قمته السياسية بل الاستراتيجية.

أما العرب فليس لهم من كل هذا الا حصص المتلقين السلبيين لما يخطط لأنظمتهم وشعوبهم، من ما وراء المحيطات. لكن من المضحك المبكي حقاً أن تلك الدول المصطفة في خانة (المعتدلين) حسب أحدث تصنيف لكوندوليزا رايس، قد أمسى حكامها محسوبين على الجبهة المرشحة للخسارة في البيت الأبيض. ولذلك، ودرءاً للمصير المحتوم، تضاعف هذه الأنظمة من جاهزيات التفكيك لمجتمعات المنطقة، بوسائل تعضيد المذهبة وتغذيتها بين جناحي الاسلام، بدعم أحدهما ضداً على الآخر. تلك هي وسيلتها الدفاعية الأخيرة عن عروشها، مع رياح التغيير الآتية هذه المرة من ما وراء المحيطات.

* مفكر عربي مقيم في باريس

اي لبنان نريد؟

محمد صادق الحسيني

■ ما يجري في الساحة اللبنانية من جدل حاد بين فريق السلطة الحاكمة وقوى المعارضة اللبنانية الوطنية على خلفية مطالبة الاخيرة بحكومة اتحاد وطني والا انفرط عقد لبنان، ومطالبة الفريق الاول بضرورة اقرار المحكمة الدولية والا طارت «سيادة» لبنان انما يلخص في الواقع في احد وجوهه الرئيسية جوهر الصراع الكلي الدائر على مستوى المنطقة حول «الهوية»!

فالسؤال المركزي الذي تجب الاجابة عليه قبل الولوج في اشكال الحلول المطلوبة او الممكنة لحل ازمة هذا القطر او ذاك او هذه المعركة المطلبية او تلك هو في الواقع اية هوية نريد لبلادنا على العموم ولكل قطر من اقطارنا العربية او الاسلامية؟!

نعم هذه هي معركة المصريين كما هي معركة السوريين كما هي معركة العراقيين كما هي معركة اللبنانيين كما هي معركة الفلسطينيين في واحدة من اكثر واخطر اوجهها دقة وتحديدا!

وفيما يخص لبنان بالذات فان المنعطف الذي يمر به هذا البلد المليء بالتحركات المتشعبة والقوى المتناثرة في اطيافها هو الاجابة على سؤال اي لبنان نريد؟!

ومعركة القوى الوطنية اللبنانية الاساسية والواقعية التي لا تظهر بشكل واضح على السطح بسبب تلك التشعبات وذلك التناثر الداخلي والمحلي اللبناني هي بين لبنان «العروبي» المنتمي لحضارة المنطقة وهويتها «الاسلامية» وبين القوى «اللبنانية» المنبهرة او المستقوية بخارج يريد ان ينقل لبنان من موقعه السابق الذكر الى موقع آخر يكون فيه الرافعة الأهم من أجل صياغة «هوية» جديدة له وللمنطقة عموما عنوانها العريض «الشرط اوسطية» اي «هوية» اللاانتماء لأي من الدوائر الحاضنة للكيانات القطرية على مر التاريخ العربي والاسلامي!

والقضية هنا لا تتعلق لا بالقومية بالمعنى التقليدي لمفهوم القومية ولا بالايديولوجيا بالمعنى التقليدي للايديولوجيا تلك المقصود بالعروبة هنا تبني المفهوم القومي بطابع «عنصري» معاد او قامع للعناصر الاخرى التي يحتضنها الكيان اللبناني القطري، ولا المقصود بالاسلام هنا الطابع الايديولوجي الضيق لهذا الدين الذي يمكن ان يصور وكأنه قامع او رافض للاعتراف بـ«الاخر» من الديانات او المذاهب التي يحتضنها الكيان اللبناني.

بل المقصود تلك «الذاكرة» التاريخية وذلك «النسيج» الحضاري اللذان ساهما بشكل اساسي في صناعة وتشكيل مفهوم لبنان الحديث وهما نفس «الذاكرة» و«النسيج» اللذان شكلا قوام المنطقة العربية والاسلامية الى حد كبير.

ان اي انكار او تنكر لهذه القضية يعني محاولة الانقلاب على الذات والتفلت او التحلل من مكونات الهوية الجامعة للبنان بمعنى آخر تفجير الكيان اللبناني الآخر. وليس لأحد مصلحة في تفجير الكيان اللبناني الحالي سوى العدو القومي والحضاري والسياسي الرابض على صدر لبنان منذ اكثر من نصف قرن الا وهو الكيان الصهيوني ـ الاسرائيلي.

هذا هو جوهر المعركة وكل ما عدا ذلك اما تفعيل ممل او تمويه متعمد او «استراحة محارب» الى حين نضوج ساعة الصفر!

السؤال المركزي هو «اي لبنان نريد؟» والا فان حصول القوى الوطنية المعارضة على الثلث الضامن او عدم حصولها عليه، او حصول فريق السلطة على ضمانات بخصوص المحكمة الدولية او عدم حصولها على تلك الضمانات فان الامر لا يعدو عن كونه تفصيلا محليا قد يرضي او يشبع هذا الفريق او ذاك من اطراف المعارضة او السلطة الى حين، ولن يكون الا مهدئا او «اسبيرين» يؤجل بعض المواجهات الى حين!

حتى الكلام عن المحور السوري ـ الايراني ومدى «ضلوعه» بما يسمى «بمؤامرة» اعادة لبنان الى ما قبل «ثورة الارز» وما الى هنالك من اتهامات سطحية وباهتة ما هو الا تمويه وهروب من جوهر المواجهة!

والا لماذا لا يقولون ماذا تريد سورية وايران من لبنان مقابل ماذا تريد امريكا واسرائيل من لبنان؟! هنا جوهر الصراع، نعم.. هل نسي العالم موقف الرئيس جورج بوش عندما اكتشف لبنان فجأة وهو يحاول اخراج سفينته الغارقة في المستنقع العراقي عندما قال واصفا «ثورة الارز اللبنانية» وهو يعلن دعمه المطلق لها بانها: الخطوة.. الواعدة.. والرسالة التي تنطلق من بيروت باتجاه دمشق وطهران وصولا الى ولادة الشرق الاوسط الكبير...!

اي ان المطلوب من لبنان الذي يريدون ويدعمون ان يتحول الى قاعدة امريكية متقدمة حليفة لاسرائيل متصالحة مع «هويتها» الشرق اوسطية الهلامية القائمة على مصالح الشركات المتعددة الجنسية الناهبة لثروات المنطقة والمحملة للشعب اللبناني مزيدا من الديون، ومحطة «آمنة ومستقرة» للعدو الذي ينبغي ان تفتح له كل الابواب والنوافذ التي يهرب من خلالها بكل احقاده فضلا عن خططه وبرامجه التآمرية لاسقاط الانظمة المانعة والمقاومة لمشروع «الشرق اوسطية» الاسرائيلي بامتياز!

عندها يصبح مفهوما وطبيعيا الحديث عن المحور السوري ـ الايراني.. ذلك لان لبنان الحقيقي غير المتنكر لهويته الاصلية والحقيقية والوفي لأهله واكثرية شعبه الساحقة والمتصالح مع ذاته والمدافع عن ذاكرته التاريخية، يصبح في حلف طبيعي مع سورية العرب وايران الاسلام تلك هي حقائق التاريخ والجغرافيا والذاكرة الوطنية للبنان وكل ما عدا ذلك زبد يذهب جفاء مع الريح.

السعودية تتخبط بين حاكم وعالم

د. مضاوي الرشيد *

■ فتح الملف العراقي الملتهب واكثر الملفات حساسية من الناحية السياسية والدينية حيث يبقى مشروع نصرة سنة العراق معلقا بين طامح ومتردد وانتهازي في السعودية. يبقى الحاكم متذبذبا في تصريحاته يحذر يوما من الخطر الايراني الشيعي ومن ثم لا يطرح بوضوح رؤيته من اجل التصدي لهذا الخطر يبشر احدهم بنصرة سنة العراق ليعود رئيسه وينفي هذا الموقف. لا يقتصر هذا التذبذب على رجال الحكم ولكنه ايضا تفشى في الاوساط الدينية حيث تعددت البيانات المطالبة بنصرة سنة العراق وقوبلت هذه البيانات ببيانات مضادة تنزع صفة التمثيل لعلماء السعودية الرسميين عن المجموعة المطالبة بمثل هذه النصرة.

اذن على صعيد الحكم والفعاليات الدينية نجد ان السعودية دخلت حالة التخبط هذه والتي لا يمكن ان تطرح وكأنها تعددية في الرأي بل هي انعكاس واضح وصريح للازمة السعودية الداخلية، وليس فقط السياسة الخارجية والاقليمية. نتج هذا التخبط عن عملية تراكمية وتطورات محلية سعودية لها علاقة بتداعيات احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) على السعودية وتبني السعودية تحت الضغط الامريكي لعدد من الخطوات «التصحيحية» في المجال الداخلي الديني. تبنت السعودية سياسة انفتاحية سطحية وغضت البصر عن بعض الحراك السياسي فسمحت لمناقشة ضيقة ومحصورة لبعض القضايا الحساسة وشجع هذا الانفتاح المزيف بعض الاطياف لتتجاوز الخطوط الحمراء المتمثلة في نقد المؤسسات الدينية الرسمية والصحوية وموقف هذه المؤسسات من موضوع الاقليات الشيعية في البلاد. من هذه المواقف ما نشره شيعة السعودية في بيان حددوا فيه شراكتهم في الوطن وطالبوا بحقوق مهضومة وتمثيل في المؤسسات الرسمية. تزامن هذا البيان الشيعي مع حراك واضح وصريح وبروز اعلامي في الفضائيات السعودية لبعض الشخصيات الشيعية المعروفة. بدأ هذا الحراك يفسر ويحلل من قبل الاكثرية خاصة وانه تزامن مع الغزو الامريكي للعراق عام 2003 وكأنه نوع من فرض الوجود على الساحة السعودية بمباركة النظام والذي يخشى مزيدا من التمرد الشيعي والذي له تاريخ طويل خاصة في المنطقة الشرقية السعودية.

من ابرز ردود الفعل على الحراك الشيعي السعودي كان مقال الشيخ سفر الحوالي احد الموقعين على بيان نصرة سنة العراق مؤخرا في مقال تحت عنوان «عندما تحكم الاقلية الاكثرية» طرح الشيخ موقفه الواضح من مسألة الحراك الشيعي السعودي. استغرب الشيخ من مطالبات الشيعة حيث قال ان الشيعي السعودي يولد شيعيا ويمارس طقوسه ويموت شيعيا دون ان يطلب منه احد تغيير معتقداته. وهذه هي الحرية بالنسبة للشيخ. وذكر ان هناك اقليات اخرى في السعودية غير ممثلة بوزير او سياسي واتهم الشيخ سفر الحوالي شيعة المملكة انهم يتبنون خطابا ثأريا وليس حواريا، واعتقد ان الشيعة ينقسمون بين من يطالب بدولة شيعية تفرض تشيع الاقلية على الاكثرية وآخر يطالب بدولة علمانية يتحارب فيها الكل حسب دينه تحت شعار الحرية. حذر الشيخ من حرب اهلية سعودية واعترض على التلميح الشيعي بالاستعانة بقوة خارجية ان لم تستجب الحكومة لمطالبهم وكرر قصص العلقمي كالعادة ليذكر بتاريخ قد يعتبره البعض متكررا بحتمية وحلقات معروفة. ورغم اننا لم نفاجأ بموقف هذا الشيخ من المسألة الشيعية السعودية اذ انه موقف معروف وصريح له سوابق تاريخية متعددة الا اننا توقفنا عند بعض النقاط المهمة في مقالته حيث وجه الكلمة الى النظام السعودي والذي اتهم مسابقا بأنه يراعي حساسيات الشيعة في مرحلة عصيبة تمر بها المنطقة العربية. من اهم ما قاله الشيخ امران:

اولا: التذكير بالتنمية المبتورة والتي استثنت مناطق اخرى في السعودية لا يتم ذكرها في الخطاب السياسي والاجتماعي السعودي. ذكر الشيخ مستمعيه بأن المناطق الشيعية في المنطقة الشرقية كانت احسن حظاً من مناطق اخرى وذكر الشيخ معاناة «اهل تهامة» بين جدة واليمن وهي منطقة الحوالي نفسه واعتبرها مناطق منسية لا تحظى بأهمية وما تزال المناطق الشيعية حسب رأيه افضل بكثير من منطقته وان انحدرت مستويات المعيشة وفرصة العمل في مناطق الشيعة فهذا نتيجة استثثار علماء الشيعة في المنطقة بالخمس لمصالحهم الشخصية.

طرح معاناة منطقة الشيخ من باب المقارنة لم يكن الا محاولة لتذكير النظام السعودي ببؤر متفجرة آثر هذا النظام ان يخفيها تحت الطاولة.

اما النقطة الثانية المهمة في خطاب الحوالي فكانت موجهة للنظام بشكل مباشر حيث اعتبر ان اي امتيازات قد يحصل عليها الشيعة ستؤدي بشكل واضح ومباشر الى فتح الباب على مصراعيه امام مطالب اخرى تأتي هذه المرة حسب اعتقاده من الحجاز. وهنا تطرق الشيخ الى اكثر الموضوعات حساسية عندما اشار الى ان في الحجاز فرقا صوفية تقيم تحالفات مع بعض العوائل العربية في العالم العربي من اجل تدويل الحجاز تحت قيادة الاشراف حكام هذه المنطقة التقليديين. يدق الشيخ هنا ناقوس الخطر على النظام السعودي حينما يلمح الى وجود نصوص دينية قد يرجع لها البعض في سبيل دعم عودة حكم قريش الى المنطقة.

يبدو الشيخ هنا ليس كعالم دين وانما كمحلل سياسي والكل يعرف ما هي تداعيات انهيار الدكتاتوريات في العالم. وخير مثال على ذلك ما حصل في الاتحاد السوفييتي عندما تبنى سياسة الانفتاح والتي ادت الى تفتت الكيان الشامل وتقلص الاتحاد السوفييتي وحدوده. من الطبيعي ان يحصل هذا التفتت وحالة العراق اليوم هي مثال ثان لعواقب انهيار الحكم المركزي الشمولي حيث يبقى خطر التقسيم والتفكك حالة ملازمة ومرافقة لانهيار الحكم. هذا لا يعني ان نستنتج ان بقاء مثل هذه الانظمة هو الحل الوحيد والسياج المنيع الذي يحمي المجتمعات من الاقتتال الداخلي. فكثير من الوحدات السابقة المزيفة كانت تقام على خلفية قمعية تماما كما حصل في الاتحاد السوفييتي والاقتتال والتفكك الذي يحصل بعد انهيار مثل هذه الانظمة هو نتيجة حتمية لسياسة العنف المركزي السابق.

ما يهمنا في هذا الموضوع هو التلويح بعودة حكم الاشراف في منطقة الحجاز وكأن الشيخ هنا يلعب على الوتر الحساس الذي يقلق النظام السعودي بالاضافة الى موضوع تدويل الاماكن المقدسة والذي ان حصل سينزع عن القيادة السعودية صفة حماة الحرمين ويسقط اي شرعية دينية متبقية لها. تبدو المعادلة بسيطة وواضحة في ذهن الشيخ الحوالي: اي امتيازات للشيعة ستقابلها مطالبة بامتيازات اخرى في الجهة المعاكسة قد تؤدي هذه الاخيرة الى عودة منظومة التدويل وحكم قريش بعد ان سلب هذا الحكم بنو حنيفة.

امام هذه المعادلات الصعبة والمعقدة التي يطرحها الشيخ الحوالي تقف الحكومة السعودية امام خيارات صعبة في مواجهة الوضع المعقد والمتشابك في العراق. بيان العلماء السعوديين الداعي لنصرة السنة في هذا البلد والذي طرح وكأنه بيان صادر من جهة لا تمثل وجهة نظر العلماء الرسميين يجب ان يقرأ على الخلفية السعودية المحلية وليس من باب الدور السعودي الجديد في المنطقة والذي هو دوما يعكس ما يدور في واشنطن. نستطيع ان نستنتج من مقال الشيخ الحوالي والذي صدر منذ اكثر من ثلاثة اعوام على انه يمثل موقف شريحة كبيرة في السعودية والتي تربط ولاءها للنظام السعودي بمبدأ مناصرة الدين والسنة بالذات وان تخلف النظام عن هذا المشروع فانه مهدد بسحب الثقة من قبل رعيته والتي تعاهده وتبايعه شرط ان يقوم بالدور الذي تم على اساسه العهد. هذا المبدأ مطلق ولا يخضع لمفهوم المناورة السياسية او المواقف الاستراتيجية والتي قد تتطلب في لحظة تاريخية ما موقفا مغايرا لجوهر العهد القديم.

ورغم ان الشيخ الحوالي وبقية الموقعين على البيان المستقل لم يدع الى اعلان الجهاد على الشيعة الا انه يعكس بصراحة المأزق السعودي الداخلي وورطته الحالية. هذا المأزق يختلف اختلافا كليا عن مأزق سابقة وخاصة الوضع الافغاني في الثمانينات عندما اقيمت المهرجانات الجهادية على ارض السعودية لنصرة افغانستان تحت الاحتلال الشيوعي وعندما لم يتطور الجدل الى مرحلة التشكيك في مشروع نصرة افغانستان لان العدو كان واضحا وغير مختلف عليه بينما الوضع العراقي اليوم يبدو اصعب بكثير من هذه السابقة التاريخية على الاقل في ذهن من روج لهذا الجهاد حينها. التخبط السعودي على مستوى الحاكم يقابله تعددية في الرأي على مستوى العالم الديني. ورغم ان هناك فتاوى متعددة تطرح بشأن جهاد المحتل الامريكي الا ان مثل هذه الفتاوى لا تجد طريقها الى الحيز العام السعودي لسبب بسيط هو تورط النظام مع واشنطن ولكن ان تغير موقف الولايات المتحدة لن نستبعد ان تبرز هذه الفتاوى بشكل واضح في المستقبل. وربما تتعاطف القيادة السعودية مع الفتاوى الداعية لنصرة السنة ولو بشكل غير مباشر من اجل اسكات هذه الشريحة السعودية المتململة والتي تربط ولاءها وبيعتها للحاكم برفع راية الاسلام وتؤجل صراعها مع نظامها الى اجل غير مسمى ان هو استجاب لمطالبها. ومن المؤسف ان يبقى مصير السنة في العراق وهم الذين يتعرضون للذبح المنظم اليومي رهينة مناورات الحاكم والعالم السعوديين. ومن المؤسف ايضا ان يستغل هذا الذبح ليصبح وسيلة لحل الازمات الداخلية التي تعيشها الانظمة العربية المحسوبة زورا وبهتانا على اهل السنة والجماعة ومن ضمنها النظام السعودي.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364